الباب الثاني

أوضاع العراق الإجتماعية السياسية
خلال أواخر القرن التاسع عشر
وأوائل القرن العشرين

الباب الثاني

أوضاع العراق الإجتماعية السياسية خلال أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين

جمهورية العراق دولة عرفها التاريخ منذ مئات القرون. وهي إحدى دول غرب قارة آسيا المطلة على الخليج العربي. يحدها من الجنوب الكويت والمملكة العربية السعودية. ومن الشمال تركيا ومن الغرب سوريا والأردن ومن الشرق إيران. تبلغ مساحتها 438,317 كلومتر مربع.

يعود بدء استخدام تسمية العراق إلى حوالى القرن السادس الميلادى. ويقال إن اصل التسمية تعود الى تعريب لمدينة اوروك (الوركاء) السومرية. بينما يقول الباحثون الآخرون التسمية مشتقة من الفارسية الوسطى *عراق* والتي تعنى "الأراضى المنخفضة" دعيت المنطقة التي تشكل معظم أنحاء العراق خلال عصور ما قبل الميلاد ببيت نهرين (دجلة و فرات) باللغة الأكادية بمعنى " أرض الأنهار" كما عرفت المنطقة خلال فترة القرون الوسطى بتسمية عراق العرب وتلك تقريبا لمنطقة عراق العجم والتي تقع غرب إيران حاليا[1].

العراق السياسي من فجره إلى بداية الحكم العثماني:

يتفق المؤرخون على أن الحضارة الأولى فى العراق قد تشكلت على أيدى السومريين وأكاديين وغيرهم من الأقوام الذين سكنوا في بلاد الرافدين في الأزمنة المبكرة قبل الألف الرابع ق.م.. لقد رفد سكان المناطق الشمالية الحضارة بعناصر مبتكراة لا تضاهي شأنهم شأن سكان المناطق الجنوبية. وبتبادل الخبرة وانصهار الأفكار ظهرت حضارة العراق ونمت وتطورت في العصور التاريخية حيث تطورت قرى كثيرة إلى مدن شهدت ظهور أول اشكال السلطة (السلالات الحاكمة) أو عصر دويلات المدن السومرية مثل كيش والوركاء وأور ولكش وأوما[2] والملاحظ على معظم المدن الحضارية تركزها فيما حول نهر الفرات في القسم الأوسط والجنوبي من

العراق، والراجح أن جريان الفرات في أرض مستوية، جانبها الغربي هضبي مرتفع، تنحدر باتجاه دجلة جعل حوضه أكثر ملاءمة للاستقرار البشري، إذ يمكن التحكم في فيضانه بتحويله عبر قنوات إلى دجلة فضلاً عن إمكانية إقامة المدن على الحافات المرتفعة غربي النهر. والذي يدقق في قوس المدن الأولى (أور وأريدو والوركاء ونفر) يلاحظ ان نهر الفرات يمثل خط الإمداد الدائم من شبه جزيرة العرب للإنسان العراقي الذي اضطلع بمعظم النتاجات الحضارية في وادي الرافدين ويجد دعماً لهذه الفرضية، فهي بعيدة نسبياً عن مجرى النهر الحالي وربما ربطت بالنهر عن طريق قنوات توصل الماء وتسمح بالملاحة في آن واحد، على خلاف حوض دجلة حيث كانت سرعة الجريان وطغيان النهر على كلا الضفتين إضافة إلى تهديدات خارجية مثلتها القبائل الجبلية في المرتفعات الشرقية بخاصة، قد عقدت فرص استقرار حضاري فيه[3]

تطور التاريخ في العراق:

إبتدأ النشاط البشري الملموس في بلاد الرافدين في حدود 10-6 ألف سنة ق.م على يد سكان ما بين النهرين القدماء فقاموا بتسوير مدنهم ومد القنوات بعد سنة 6000 ق.م.. ظهرت المستوطنات التي اصبحت مدنا في الألفية الرابعة ق.م.. وأقدم هذه المستوطنات البشرية هناك إريد و اوروك (وركاء) في الجنوب حيث أقيم بها معابد من الطوب الطيني وكانت مزينة بمشغولات معدنية واحجار واخترعت بها الكتابة المسمارية. وكان السومريون مسؤلون عن الثقافة الأولى هناك من ثم انتشرت شمالا لأعالى الفرات وأهم المدن السومرية التي نشأت وقتها ايزين وكيش ولارسا وأور وآدات. وفي سنة 2350 ق.م. استولى الأكاديون، وهم من أقدم الأقوام السامية الآرامية التي استقرت في الرافدين بحدود 4000 ق.م. وفدوا على شكل قبائل رحل إلى العراق هاجروا الى العراق وعاشوا مع السومريين. وآلت اليهم السلطة في نحو 2350 ق.م بقيادة زعيمهم سرجون العظيم. واستطاع سرجون العظيم احتلال بلا سومر وفرض سيادته غلى جميع مدن العراق وجعل مدينة "أكد" عاصمته. ثم بسط نفوذه على بلاد بابل وشمال بلاد ما بين النهرين وعيلام وسوريا و فلسطين واجراد من

الأناضول وامتد إلى الخليج العربي والأحواز، حتى دانت له كل المنطقة. وبذلك أسس أول امبراطورية معروفة في التاريخ بعد الطوفان. وشهد عصرهم في الغرب انتعاشا اقتصاديا كبيرا بسبب توسع العلاقات التجارية خاصة مع منطقة الخليج العربي. كماانتظمت طرق القوافل وكان اهمها طريق مدينة اكد العاصمة بوسط العراق الذي يصلها بمناجم النحاس في بلاد الأناضول، وكان النحاس له اهمية في صناعة الأدوات والمعدات الحربية. وظل حكم الأكاديين حتى اسقطه الجوتيون عام 2218 ق.م. وهم قبائل من التلال الشرقية. وبعد فترة ظهر العهد الثالث لمدينة "أور" و عاد الحكم السومريون مرة اخرى في معظم بلاد ما بين النهرين ثم جآء العلاميون ودمروا أور سنة 2000 ق.م. وسيطروا على معظم المدن القديمة ولهم يطوروا شيئا حتى جآء "حمورابي" من بابل إلى "أور" ووجد الدولة لعدة سنوات قليلة في أواخر حكمه. لكن أسرة "عمورية" تولت السلطة في آشور بالشمال تمكن الحيثيون القادمون من بلاد الأناضول من اسقاط الأمبراطورية البابلية يعقبهم فورا. الكوشيون لمدة أربعة قرون. وبعدها استولى عليها الميتانيون (اشعب لأسامى يطلق عليهم غالبا اسم حوريون) القادمون من القوقاز وظلوا ببلاد ما بين النهرين لعدة قرون. لكنهم بعد سنة 1700 ق.م. انتشروا بأعداد كبيرة عبر الشمال في كل الأناضول وظهرت دولة آشور في شمال بلاد ما بين النهرين وهزم الآشوريون الميتانيين واستولوا على مدينة بابل عام1225 ق.م. ووصلوا البحر الأبيض واحتلوا بلاد الفرس عام 1155 ق.م.

بعد تدمير بابل تناوب على حكم العراق الأخمينيون والسلوقيون بعد فتحه على يد الإسكندر المقدوني مرورا بالساسانيين كما نشأت في العراق عدة ممالك مستقلة مثل " الحضر" و "حدياب" و "ميشان" و"المناذرة" قبل فتحه من قبل الخلفاء الراشدين[4].

العهد الراشدي (632 إلى 661م) (11 - 40هـ):

ظهر الإسلام والعرب متفرقون ومتفككون سياسيًا واجتماعيًا، وأجزاء كبيرة من أرضهم تحت الإحتلال؛ فقد بسط البيزنطيون نفوذهم على بلاد الشام ومصر والمغرب، بينما بسط الفرس نفوذهم على العراق واليمن، وتمتعوا بنفوذ سياسي واقتصادي في

الخليج العربي. ولكن الله سبحانه وتعالى أرسل لهذه الأمة الرسول الكريم النبي المختار محمد بن عبد الله لينشر دينه ويعلي كلمته، واستطاع أن يقيم مجتمعًا إسلاميًا متكاملاً، وأن يحوله إلى قوة عسكرية تدافع عن مركز الإسلام في المدينة المنورة وتسعى لنشر الدين الجديد. وقد تمكن فعلاً من تحقيق هدفه في توحيد الجزيرة في كلمة واحدة، وسار على نهجه الخلفاء الراشدون في تثبيت سلطة الدولة والمحافظة على وحدتها، وخاصة بعد أن قضى أبو بكر على المرتدين وحافظ على الدولة الإسلامية[5] ، فقرر مواصلة الجهاد بدءًا ببلاد الشام. وفي عهد الخليفة عمر بن الخطاب حقق المسلمون انتصارهم على البيزنطيين الروم، وقرر الخليفة عمر كذلك إرسال الصحابي سعد بن أبي وقاص إلى العراق ضد الفرس، فانتصر عليهم في موقعة القادسية الشهيرة يؤازره المُثَنَّى بن حارثة الشيباني. وكان ذلك يوم 6 محرم 15هـ، 19 فبراير 636م. وهكذا أنهت معركة القادسية السيادة الفارسية في العراق. كما تابع المسلمون ملاحقة الفرس في بلادهم فدخلوا المدائن ونهاوند بعد معركة فاصلة، هزم فيها الفرس.

وكذلك خلال العهد الراشدي دخلت العراق ضمن الفتوحات الإسلامية وشيد الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه مدينتي البصرة والكوفة، واستمرت العراق تدار من قبل الولاة الذين يعينون من قبل الخلفاء في المدينة حتى قبيل مقتل الخليفة الرابع على بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه.

بعد وفاة رابع الخلفاء الراشدين على بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه في عام 661 م. كان معاوية رضي الله تعالى عنه في موضع قوة افضل من ابن الخليفة الراحل الحسن بن علي بن أبي طالب الذي فضل ان يعيش في المدينة المنورة والتنازل لمعاوية للخلافة منعا الإراقة دماء المسلمين، ولكن معاوية رشح ابنه يزيد بن معاوية للخلافة. قوبل هذا القرار بردود فعل تراوحت بين الاندهاش والاستغراب الى الشجب والاستنكار فقد كان هذا في نظر البعض نقطة تحول في التاريخ الاسلامي من خلال توريث الحكم وعدم الالتزام بنظام الشورى الذي كان متبعا في اختيار الخلفاء السابقين وكان العديد من كبار الصحابة لايزالون على قيد الحياة واعتبر البعض اختيار يزيد

للخلافة يستند على عامل توريث الحكم فقط وليس على خبرات المرشم الدينية والفقهية. وبدأت بوادر تيار معارض لقرار معاوية بتوريث الحكم تركز بالحسين بن على، وعبدالله بن الزبير وعبدالله بن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنهم وبعد تولى يزيد بن معاوية الخلافة توجه الحسين بن على لمواجهة في وقعة الطف التي انتهت بمقتل الحسين بن على وقيام الدولة الأموية.[6]

الخلافة الأموية (661 إلى 749م) (41 - 132هـ):

وبعد الحكم الراشدي تحولت العراق إلى حكم بني أمية وصار ولاتها يعينون من دمشق عاصمة الدولة الأموية، وشهد العراق في بداية الحكم الأموي حروب وقصة الفتنة التي دارت بين مؤيد لبني أمية ومخالف لهم مؤيد لأبناء الصحابي الجليل علي بن أبي طالب، واستمرت العراق تحت الخلافة الأموية إلى أن قامت الدولة العباسية عام 750م/132هـ.

الخلافة العباسية (750 إلى 1258م) (132 - 656هـ):

قام العباسيون بنقل مقر الخلافة الإسلامية من دمشق إلى بغداد، وتألقت المدينة الجديدة التي بناها العباسيون لتصبح عاصمة العلم والترجمة عن مختلف الحضارات السابقة التي كانت تتم في بيت الحكمة الذي أسسه المأمون سنة 830م. وبرزت في الدولة العباسية العديد من الأسر مثل بني المهلب، والبرامكة، والسلاجقة الذين حكموا باسم السلطان ما بين 1055 - 1152م[7] .

واتسعت الدولة الاسلامية في عهد الدولة العباسية وازدهرت الحضارة الإسلامية حتى اصبحت بغداد منارة العلم وسبيل العلماء في كل الدنيا، وخضع العالم لسلطان الخليفة العباسي وادان له بالولاء، ثم اعترى الخلافة عصر الضعف الي ان سقطت علي يد التتار سنة 1258م/656هـ.

الدولة المغولية (1258 إلى 1534م):

دخل المغول بغداد في 5 صفر 656 هـ، 1258م بعد مقاومة عنيفة، وفتكوا بأهلها سبعة أيام أو تزيد، وتم تخريب المدينة وحرقها وقتل سكانها؛ وبذلك انتهى الحكم

العباسي واستطاع أحد أفراد الأسرة العباسية النجاة وهو أبو القاسم أحمد بن الظاهر بأمر الله تعالى الذي أعلنه سلطان مصر الظاهر بيبرس سنة 659هـ،1260 م خليفة باسم المستنصر بالله، ولم يكن له من السلطة إلا الاسم[8] أُلغيت الدواوين وبقي ديوان الوزير وديوان الزمام ثم أدمج الديوانان في ديوان واحد صار رئيسه صاحب الديوان، وهو الحاكم الأعلى في العراق، وهو الذي يعين كبار الموظفين وغيرهم. وإلى جانب صاحب الديوان، هناك كاتب السلة، وهو مسؤول عن كتاب الولاية وبيده أسرارها. وهناك قاضي القضاة. وأهم الوظائف العسكرية الشحنة (القائد العسكري الأعلى) ومهمته المحافظة على الأمن والقضاء على الثورات وكذلك وظيفة نائب الشرطة. أما إدارة الدولة فهي لا مركزية. عانى الشعب من وطأة الضرائب تحت حكم المغول، مما أدى إلى تدهور أحوال البلاد اقتصاديًا وازدياد الخراب في بعض المدن. ولم يضف المغول شيئًا جديدًا إلى ما كان عليه أسلافهم من النظم الإدارية والحضارية والاقتصادية. قامت الحروب بين الفرق المغولية الجلادية، مما أدى إلى تعرض البلاد لغزوات القره قوينلو، والأق قوينلو مما جعل الصفويين يهاجمون العراق.

قسم المغول العراق إلى منطقتين جنوبية وعاصمتها بغداد وشمالية وعاصمتها الموصل، ويدير المنطقتين حاكمان مغوليان ومساعدان من التركمان أو الأهالي الموالين. وفي الفترة ما بين 1393 - 1401م هجم المغول التيموريون بقيادة تيمورلنك على العراق ونهب بغداد التي كانت عاصمة له ثم سلم أمرها إلى المجموعات التركمانية التي عاشت متصارعة إلى أن سيطرت الأسرة الصفوية (من التركمان) على مقاليد الأمور في العراق سنة 1508 م، واستمروا يحكمون بغداد حتى أخرجهم العثمانيون الأتراك سنة 1534م.

الصفويون في العراق:

إحتل الشاه إسماعيل الصفوي بغداد عام 914هـ، 1508م واتبع سياسة تفريق صفوف الأمة الواحدة، وباضطهاد السكان وتخريب مزارعهم. غير أن العثمانيين لم يمكنوهم من البقاء. فقد هزم السلطان العثماني سليم الأول الصفويين في موقعة

جالديران عام 920هـ، 1514م. وقد أدى انتصار العثمانيين على الصفويين إلى مد النفوذ العثماني إلى شمال العراق في الجزيرة والموصل وأربيل وكركوك. وقد زعزع انتصار العثمانيين النفوذ الإيراني الفارسي في المنطقة.

العراق السياسي تحت الحكم العثماني وبعده:

الحكم العثماني في العراق1918 - 1534م:

إستولى العثمانيون على بغداد في 24جمادى الثانية 941هـ،31 ديسمبر 1534م في عهد السلطان سليمان القانوني، الذي هزم الصفويين. وبذلك سيطر العثمانيون على أهم الطرق التجارية الرئيسية التي تربط الشرق الأقصى بأوروبا. وترتبت على ذلك مسؤوليات دفاعية ضد البرتغاليين في منطقة الخليج العربي. فأمر السلطان بإعداد الأسطول العثماني لمنازلة البرتغاليين .ووقع السلطان سليمان صلحًا مع الشاه طهماسب الصفوي تخلى فيه السلطان سليمان عن تبريز مقابل تعهد الشاه بعدم الاعتداء.

بعد أن سيطرت الدولة العثمانية على العراق قسمته إلى أربع ولايات: بغداد وفيها ثمانية عشر سنجقًا أو لواء إضافة إلى المركز، والموصل، وفيها ستة سناجق، وشهر زور وفيها واحد وعشرون سنجقًا بما فيها القلاع، والبصرة، ولم يكن فيها سناجق لتركيبها العشائري وتجبى ضرائبها بالالتزام .وقد حدثت فيما بعد تبدلات فرعية في هذه التقسيمات. ويرأس الجهاز الحكومي الوالي وغالبًا ما يكون برتبة وزير. ولوالي بغداد صلاحيات أوسع مما لولاة الولايات الأخرى، فهو مسؤول عن الإدارة المدنية والعسكرية ويعاونه وكيله الكتخدا. ويشرف الدفتردار على الأمور المالية. ويلي الوالي في المكانة الاجتماعية القاضي، فهو مسؤول عن تطبيق العدل ويعاونه رئيس الشرطة (صوباشي) والمحتسب (احتساب أغاسي) ومهمتهما تنفيذ الأوامر ومراقبة الأسواق. وبالإضافة إلى هذه المناصب هناك أغا الانكشارية قائد الحامية، و (المكتوبجي) كاتب الرسائل ومهردار (حامل الأختام) و (خزنة دار) أمين الصندوق (واحتشامات أغاسي) رئيس التشريفات، و (روزنامجي) كاتب الوقائع اليومية.

كانت كبرى المشكلات التي واجهت الحكم العثماني للعراق في ولايتي شهر زور والبصرة. فالأولى في منطقة الجبال على الحدود مع الدولة الصفوية، ولهذا تعرض الحكم العثماني فيها إلى الأخطار باستمرار. أما البصرة، فهي تقع في منطقة شديدة المراس، وكانت دائمًا تنازع سلطات بغداد. وقد أبدى العثمانيون مرونة مع الأسر المحلية المتنفذة التي أعلنت ولاءها، خاصة وأن العثمانيين حرصوا على تثبيت نفوذهم وسلطاتهم في منطقة البصرة من أجل التحكم بشبكة الطرق التجارية وبخاصة طريق الخليج العربي، وذلك من أجل منازلة البرتغاليين والتصدي لهم في منطقة الخليج العربي . سادت العراق حقبة من الاستقرار دامت قرابة نصف قرن، تخللها عدد من الاضطرابات في منطقة البصرة نتيجة الثورات الفكرية. وقد أدرك السلطان سليمان القانوني أهمية العراق وأن ضياعه يعني تجدد الأطماع الفارسية في الأناضول، فعمل على التمسك به، وجند في سبيل ذلك إمكانات مالية وعسكرية كبيرة تحديًا لفارس وإصرارًا على الوقوف أمام أطماعها. وأصبحت السياسة العثمانية في عهده تقوم على الحفاظ على العراق وعدم التساهل في التنازل عن أي جزء منه. فنشط ولاة العراق في تأمين النظام داخل المدن وصد اعتداءات الصفويين على الحدود. وشيد بعض الولاة عددًا من الجوامع والمدارس، ونشطت التجارة في هذه الحقبة.

ثم أخذ الوضع العام في العراق في التدهور، وبدأت الفوضى وعدم الاستقرار في الانتشار مع مطلع القرن السابع عشر الميلادي، وكثرت الحركات الانفصالية، فاستغلها الصفويون الذين احتلوا بغداد ومناطق أخرى في عام 1623م. واستعاد العثمانيون بغداد مرة أخرى سنة 1638م بعد محاولات مستمرة. وأدت هذه الحروب إلى الكثير من الخراب والدمار، وكثرة الاضطرابات وحركات التمرد وتكررت محاولات الصفويين للاستيلاء على البصرة وبغداد، وانتهت هذه المحاولات بتوقيع معاهدة أرضروم عام 1847م بين الدولتين تم فيها اعتراف بلاد فارس بتبعية العراق للعثمانيين.

حكم المماليك في العراق (1189-1247ه/ 1777 - 1831م) أدى ضعف السلطة المركزية، والانحسار الفعلي للوجود العثماني المباشر عن أقاليم عديدة، إلى قيام سلطات محلية قوية تمكنت من ملء الفراغ الناجم عن ذلك الانحسار، فظهرت سلطة المماليك في العراق. وتميزت فترة حكم المماليك بتعاقب ولاة مماليك على السلطة في بغداد، وظهور دور ملحوظ للقوى الأوروبية في إسناد ترشيح أحد الأغوات المماليك لولاية بغداد ممن يجدون في تعيينه ما يحقق لهم مزيدًا من المصالح في العراق، الأمر الذي أضاف عاملاً جديدًا في إبقاء السلطة بيد المماليك وترسيخ السيطرة العثمانية غير المباشرة، فكان تعيين سليمان باشا الكبير سنة 1194هـ، 1780م بدعم كل من المقيم البريطاني في البصرة والسفير البريطاني في إستانبول. كما جاء تعيين خلفه علي باشا سنة 1802م بتدخل من المقيم البريطاني في بغداد، بينما وصل سليمان باشا الملقب بالصغير إلى الحكم سنة 1808م بمساندة ودعم من الفرنسيين، وكان آخر الولاة داود باشا.

وقد استطاعت الدولة العثمانية القضاء على المماليك إثر معركة وقعت بين الطرفين في رمضان1225 هـ، أكتوبر 1810م وظلت الأسر المحلية في العراق تحكم بموجب فرمانات من السلطة العثمانية كأسرة الجليلي في الموصل وأسرة البابانيين في السليمانية. وقد عينت الدولة العثمانية الوالي علي رضا باشا واليًا على بغداد وعمل على توطيد نفوذه في البلاد. وقد عملت بريطانيا على توطيد نفوذها في العراق، فأوفدت بعثات تقوم بأعمال المسح والتخطيط خلال الفترة (1830-1860م).

العراق في أواخر العهد العثماني 1872 – 1914م:

شهد العراق خلال الثلث الأخير من القرن التاسع عشر والعقدين الأولين من القرن العشرين تطورات اقتصادية واجتماعية رافقها تنامي حركة فكرية، تزامنت مع تنافس استعماري للهيمنة على موارده، فكان لذلك كله أن يؤدي دورا مؤثرا في مستقبل البلاد. إتسم هيكل المجتمع العراقي بالتخلف نتيجة طبيعية للكوارث التي مرت عليه والجهل والانحسار الحضاري، وتناقص عدد سكانه على نحو خطير، فقد قدر عدد

السكان في العقد السابع من القرن التاسع عشر بما لا يزيد على مليون و000ر280 نسمة، معدل نموهم لا يتجاوز 1.3%، مما أوصل عدد السكان في أوائل القرن العشرين إلى مليونين وربع المليون[9] وقد توزع السكان في منتصف القرن الماضي إلى: نصف مليون من البدو (35%)، وأكثر من ذلك الرقم قليلا من سكان الريف الذين يمتهنون الرعي والزراعة (41%) وأقل من ثلث مليون من سكان المدن[10] ولكن حدث تغيير واضح على ذلك الواقع، بفعل تطور التجارة الخارجية الذي كان نتيجة تفاعل بين الطلب الأوربي المتزايد على المواد الزراعية والمواد الخام الذي تعزز بعد فتح قناة السويس في 1869م، والمساحات الشاسعة من الأرض، وتوافر دائم للأيدي العاملة، الضروريتين لإنتاج هذه السلع. ولهذا أخذ الاقتصاد العراقي يتحول بخطوات سريعة من اقتصاد طبيعي قائم على الإنتاج لسد الحاجة المحلية، إلى اقتصاد تسويقي قائم على الربح وإلى الإنتاج لغرض السوق العالمية.

وبدخول العراق النظام الاقتصادي الرأسمالي وارتباطه باحتياجات السوق الدولية، ازداد الإقبال على المنتجات الزراعية والحيوانية، كما ازداد التبادل السلعي لتلك المنتجات زيادة واضحة، وبذلك اتسعت المساحات المزروعة بوتائر سريعة[11]أسفر عن ذلك انخفاض نسبة البدو إلى 25% بحلول عام 1890م، وازداد عدد السكان إلى مليونين وربع المليون عام 1905م، منهم 17% من البدو وحوالي 59% من سكان الريف و24% من سكان المدن وبسبب ما رافق عملية توزيع الأراضي في عهد مدحت باشا، انحصرت ملكية الأراضي الزراعية في الغالب بيد شيوخ القبائل وأفراد العوائل الغنية من سكان المدن، مما حولهم إلى قوة اجتماعية مؤثرة، وتعززت تلك القوة بفعل التخلف الذي كان سائدا آنذاك.

ومع تطور الحركة التجارية – ازدادت قيمة الصادرات من150000سنويا 1864 – 1871م إلى حوالي ثلاثة ملايين عام 1913م)، وما لازمها من مقتضيات جديدة، ظهرت فئة متوسطة (برجوازية) فرضت نفسها على المجتمع وقدر لها أن تؤدي دورا كبيرا في مستقبل العراق. وكان من الطبيعي أن ينعكس هذا التطور على

حقل التعليم، ولكن بسبب طبيعة النظام المتخلف، لم يشهد هذا الحقل تطورا كبيرا يتناسب مع حجم التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي كان العراق يشهدها آنذاك. فإلى قبيل الحرب العالمية الأولى لم يزد عدد المدارس الابتدائية في أنحاء العراق على 160 مدرسة ابتدائية، منها 13 للبنات، واثنتي عشرة مدرسة اعدادية، وافتتحت مدرسة خاصة بالمعلمين ومدرسة تطبيقات تابعة لها، وتأسست كلية للحقوق عام 1908م وعلى الرغم من هذا التطور المتواضع في حقل التعليم، شهد المجتمع ميلاد الفئة المثقفة الحديثة (الانتلجينسيا) التي ستؤدي دورا مهما على المستويين الفكري والسياسي. ورافق بداياتها الأولى وعي واضح بواقع البلاد مع طموح إلى التغيير نحو الافضل. ومع أن حركة اليقظة الفكرية في العراق لم تكن بالمدى الذي كانت عليه في بلاد الشام، لأنها أقرب إلى الغرب وأكثر احتكاكا به وأوسع تأثرا بأفكاره، إلا أن الموجات الفكرية المعاصرة صارت تجد لها أصداء في العراق بما كان يرده من نتاجات أدبية وعلمية مطبوعة، مما أتاح للقراء الذين أخذ عددهم يتزايد، فرصة الاطلاع على آراء المفكرين العرب في مصر والشام الذين تناولوا قضايا عصرهم كالحقوق القومية والإصلاح الاجتماعي[12].

وهكذا ولد تحرك فكري وسياسي جديد في العقود الأخيرة من الحكم العثماني. يمكن ملاحظته في حركة التجديد الإسلامية، ودواوين عدد من الشعراء العراقيين، وعلى صفحات جريدة الزوراء التي كان لها دور بارز في عرض واقع البلاد أمام العراقيين.

تسارعت الأحداث على صعيد الحركة الفكرية على أثر الانقلاب العثماني (23 تموز 1908م) الذي قامت به جمعية (الاتحاد والترقي) والذي كان نقطة تحول خطيرة في تاريخ الدولة العثمانية والشعوب التي حكمتها، وبداية مرحلة جديدة في اسلوب تفكير المثقفين العراقيين. فقد ولدت شعارات: *حرية، عدالة، مساواة*، التي اتخذها رجال العهد الجديد في بداية حكمهم مثل: الغاء الرقابة على المطبوعات، وقرار اجراء انتخابات عامة لمجلس (المبعوثان)، قدرا كبيرا من التفاؤل في نفوس المثقفين العراقيين

إلا أن الاتحاديين سرعان ما أسفروا عن تعصب عنصري بتبنيهم سياسة تتريك الشعوب غير التركية[13]، مما دفع بالمثقفين العراقيين إلى الابتعاد عنهم بسرعة ليختاروا طريقهم الخاص بما أملته عليهم يقظة شعورهماالقومي فأقدموا على تأسيس نواد ثقافية ظاهرها حماية الدستور، وواقعها العمل لاقامة حكم لامركزي للدولة، إلى جانب احزاب وجمعيات وفروع للاحزاب والجمعيات العربية، التي كان تأسيسها ونشاطها أبرز سمات التحرك السياسي في المشرق العربي.

اتخذ المثقفون في هذه المرحلة من الصحافة ميدانا لنشاطهم، وهذا يفسر العدد الكبير من الصحف والمجلات التي ظهرت بعد الانقلاب العثماني، فما بين 1908 و1914م صدرت في العراق سبعون جريدة سياسية وأدبية، مقابل ثلاث صحف سبقت ذلك التاريخ.

وكانت أكثر الصحف معارضة لسياسة الاتحاديين، مما عرضها للملاحقة وكتابها للاعتقال، وكان لمقالاتها وتعليقاتها وعرضها للاوضاع السائدة والدعوة إلى التحرر من حكم الاجنبي، واستنكار أساليب القمع وتغلغل المصالح الأجنبية في البلاد، أكبر الأثر في تحريك الأفكار وتنبيه الأذهان[14]، ولا سيما أنها الوسيلة الإعلامية الأكثرإنتشارا.

ومع اشتداد سياسة التعصب العنصري للاتحاديين، اخذت تتكامل ابعاد الحركة الفكرية في العراق، وتجسد ذلك في المؤتمر العربي في باريس الذي عقد بمبادرة من جمعية (العربية الفتاة) ما بين 18 و23 حزيران1913م.

وكان هدف المؤتمر تعريف الرأي العالمي بمطالب العرب القومية والعمل على توحيد الشبان العرب. وتوصل المؤتمر إلى جملة مقررات مهمة في مقدمتها: المطالبة باللامركزية، إجراء الاصلاحات في الولايات العربية، وحق العرب بالتمتع بحقوقهم السياسية الكاملة.

وقد تابع المثقفون العراقيون أعمال المؤتمر ومقرراته، وبعث عدد من الشخصيات السياسية العراقية برقيات التأييد إلى المؤتمر، من بينهم السيد طالب النقيب وبكر صدقي.

ومما ساعد على تأييد المثقفين وازدياد تأثيرهم حصولهم على دعم بعض الشخصيات العراقية ذات النفوذ، من أبرزهم الشخصية البصرية الشهيرة السيد طالب النقيب مؤسس (الحزب الحر المعتدل البصري) الذي فرض (أن تكون مراسلاته مع الدولة العثمانية باللغة العربية). وقد زاول السيد طالب نشاطا واسعا واتصل بزعماء عرب مختلفين، وكان له دور مؤثر في تحريك حركة الاستقلال العراقية في تلك المرحلة وعلى الرغم من اشتداد حركات الدعوة إلى الاستقلال، الا ان عوامل أخرى كانت تكبح اندفاعها وتفت في عضد اصحابها، في مقدمتها العواطف وروابط الود الدينية التي كانت تصل عامة العراقيين بالدولة العثمانية لكونها دولة الخلافة الإسلامية. ولكن هذا الاتجاه اخذ بالضمور بسبب تفاقم سياسة الاتحاديين العنصرية، مما ساعد في تسهيل مهمة البريطانيين في احتلال العراق خلال سنوات الحرب العالمية الأولى وفيما يتعلق بالتنافس الاستعماري على ولايات الدولة العثمانية، ولا سيما العراق، الذي ارتبط باندفاع الدول الأوربية الكبرى نحو الشرق اثر الانقلاب الصناعي، وما نتج عنه من توسع كبير في الإنتاج ونمو معدلات تكوين رؤوس الأموال، وتطلع أصحابها إلى استثمارها في الخارج، كانت الدولة العثمانية أحد أهم ميادين ذلك التنافس لأنها وصلت إلى درجة خطيرة من الانحلال خلال القرن التاسع عشر، مما سهل على الدول المتنافسة التغلغل في ولاياتها بأشكال مختلفة.

وشهدت هذه المرحلة تزايدا واضحا في توطيد النفوذ البريطاني في العراق[15]، ويكفي في هذا المجال أن نشير إلى أن بريطانيا كانت تسيطر على 90% من تجارة العراق الخارجية، وبلغ عدد شركاتها ذات المصالح المختلفة في نهاية القرن التاسع عشر ست عشر شركة، وقامت بتأسيس عدة فروع لمصارف بريطانية هدفها استثمار فائض الرأسمال البريطاني في المدن العراقية الكبيرة. وعبر المؤرخ زكي صالح عن

هذا الواقع. أصبحت ربوع الرافدين في الواقع منطقة نفوذ بريطانية يصدق عليها المفهوم المعروف لمنطقة النفوذ، فهنالك مصالح، وامتيازات، وأرجحية تتمتع بها دولة أجنبية في قطر متأخر في مضمار المدنية، فكان من الطبيعي أن لا تسمح بريطانيا بمنافسة دولة اوربية أخرى لها في العراق .وأسفرت عن موقفها هذا بصراحة على لسان وزير خارجيتها اللورد سالسبري عام 1871م. مهما حدث، وأيا كانت الوزارة التي تتولى الحكم فإن شعبنا لن يسمح للنفوذ الروسي بأن يسود في وادي دجلة والفرات. ووصل الأمر بالمسؤولين البريطانيين أنهم بذلوا قصارى جهودهم بوسائل مراوغة لمنع الدولة العثمانية من إنشاء قلعة محصنة في الفاو لحماية مدخل شط العرب، منذ عام1886 م، لأنهافي نظرهم تشكل تهديدا لمنطقة نفوذهم. وتعرض النفوذ البريطاني للتهديد في بداية القرن العشرين متمثلا بالتغلغل الألماني في الإمبراطورية العثمانية، وحصول الألمان عام 1903م على امتياز بتنفيذ مشروع سكة حديد بغداد الذي يربط استانبول برأس الخليج العربي.

ومما زاد في القلق البريطاني أن الامتياز منح الألمان حق استغلال كل المناجم التي يتم اكتشافها ضمن منطقة عرضها عشرون كيلومترا على جانبي السكة. واشتد التنافس البريطاني-الألماني بعد ما أكد الجيولوجيون غنى آبار (بابا كركر) النفطية غير المستثمرة، وتعاقد الألمان في تموز 1904م مع السلطان عبد الحميد الثاني للقيام بالتحريات في حقول ولايتي الموصل وبغداد[16].

بذلت بريطانيا جهودا مكثفة لتحجيم التحرك الألماني، وفي خضم تنافسهما وجد البريطانيون والألمان أنهما مجبران على تنسيق جهودهما لمواجهة خطر دخول المصالح النفطية الأمريكية، الذي تجسد بتأسيس الشركة العثمانية-الأمريكية للتنمية (The Ottoman-American Development Co.) عام 1909التي حصلت بعد عام واحد على حق التنقيب عن المعادن في مناطق محددة في شمال العراق، وكانت حصيلة التفاهم بين الطرفين تأسيس شركة النفط التركية في أيلول 1912 م على أن يكون للألمان نسبة 25% من أسهمها. ومهد ذلك للتوصل، بعد مفاوضات مطولة بين

البريطانيين والألمان، إلى الاتفاق في شباط 1914م على مشروع سكة حديد بغداد، ضمن لبريطانيا سيادتها على الخليج ونفوذها في العراق، في حين تحصل المانيا على منفذ لها يمتد إلى البصرة.

إلا أن بريطانيا كانت مصممة على الاحتفاظ بمكانتها المتفوقة في العراق مهما اختلفت الأوضاع، وهكذا لم يمض سوى يوم واحد على إعلان الحرب بين بريطانيا والدولة العثمانية في 5 تشرين الثاني 1914 م حتى بدأت حملة القوات البريطانية التي احتشدت أصلا في البحرين منذ أكثر من شهر، فاستولت على الفاو دون مقاومة تذكر. واندفعت تلك القوات شمالا، ودخلت البصرة في 22 تشرين الثاني، وبعد حرب استمرت سجالا حتى تشرين الثاني 1918م، تم احتلال العراق بأجمعه[17]، فشكلت الحرب العالمية الأولى بداية مرحلة جديدة في تاريخ العراق.

تاريخ العراق تحت الانتداب البريطاني إلى سنة 1958م:

بعد الحرب العالمية الأولى خلق البريطانيون أمة من الأديان المختلفة في العراق وقد تم ذلك بضم الأقاليم الثلاثة الموصل وبغداد والبصرة إلى كينونة سياسية واحدة.

إن العمل الذي أتخذته السلطة العسكرية البريطانية خلال الحرب ونهوض القومية بعد ذلك ساعد على تقرير شكل الدولة العراقية الجديدة ومجرى الأحداث خلال سنوات ما بعد الحرب، وأدى إلى انبثاق الدولة العراقية (المستقلة) سنة 1932م.

الحكم البريطاني في العراق لم يدم طويلا. بعد الحرب ناقشت بريطانيا سياستها العامة في العراق وشكلت الإدارة التي تنوي انشاءها. وقد نشأ في هذه الظروف مدرستان فكريتان أثرتا على مخططي السياسة البريطانية . الأولى التي أيدها مكتب المستعمرات شددت على الحكم المباشر لحماية المصالح البريطانية في الخليج الفارسي وسميت هذه السياسة المدروسة في الهند " مدرسة الفكر الهندي". والمدرسة الثانية التي تأمل في التفاهم مع الوطنيين اقترحت الحكم الغير مباشر. وكان زعماء السلطة البريطانية في العراق نفسها مقسومين إلى قسمين في هذه المشكلة. البعض أيد مشورة السير أرنولد ويلسون الكومسيير بالوكالة في الحكم المباشر، والآخرون تنبهوا للكره

المتنامي ضد الإدارة البريطانية، أيدوا الحكم الغير مباشر واقترحوا تشكيل حكومة محلية تحت الإشراف البريطاني. بقيت بريطانيا بدون قرار على أي سياسة ستتبع سنة 1920م ، وقد أثرت الأحداث التي وقعت في الدويلات السورية والعربية الأخرى على السياسة البريطانية في العراق وغيرت الأوضاع تغييرا راديكاليا[18].

في أوائل العام 1920 شكل الأمير فيصل الأول، إبن الشريف حسين إبن علي الذي كان وقتئذ أمير الحجاز، قاد الثورة العربية على العثمانيين سنة 1916م ، وشكل حكومة عربية في دمشق. وفي نفس الوقت اجتمع وطنيون عراقيون في دمشق لمبايعة الأمير عبد الله الأخ الأكبر للأمير فيصل، ملكا على العراق. وتحت تأثير التحركات القومية في سورية، بدأت هيجانات في شمال العراق أولا، وفي مناطق القبائل في الوسط. وفي صيف 1920م امتدت الثورة إلى كل أجزاء البلاد ما عدا المدن الكبيرة، بغداد والموصل والبصرة حيث تواجدت القوات البريطانية بكثافة فيها.

وفي تموز 1920م اصطدم الملك فيصل مع السلطات الفرنسية على السيطرة على سورية. وقد حصلت فرنسا في نيسان من شرعة الأمم على الانتداب على سورية بما فيها لبنان وقررت الحصول على موافقة الملك فيصل على الانتداب، وقد أصرّ الوطنيون السوريون على فيصل أن يرفض مطالب الفرنسيين. والمشكلة التي تلت رفض الملك فيصل للمطالب الفرنسية، أدت إلى طرده من سورية وذهب إلى لندن ليشكو الفعل الفرنسي للحكومة البريطانية.

مع أن الثورة في العراق أخمدت بالقوة، جعلت العراق وبريطانيا يتفاوضان على صيغة لينهوا فيها خلافاتهم. وكان الرأي العام في بريطانيا، في ذلك الوقت، يدعوا إلى الانسحاب من العراق والتخلص من التعهدات البريطانية للعراق. وفي سنة 1921م عرضت بريطانيا التاج على فيصل مع إنشاء حكومة عراقية تحت الإنتداب البريطاني. واقترح أيضا بتبديل الانتداب بمعاهدة حلفاء. هذه المقترحات وافقت عليها الحكومة البريطانية ووزير المستعمرات وينستون تشرشل وعد بتطبيقها، وقد أشار هذا عليه تي. إي. لورنس المعروف بتعاطفه مع العرب.

في آذار 1921م ترأس وينستون تشرشل مؤتمرا في القاهرة ليسوي قضايا الشرق الأوسط. وفيصل رشح ليكون ملكا على العراق على شرط أن يصار إلى استفتاء عام لتثبيت المبايعة. وقد عيّن السير بَرسي كوكس كومسييرا أعلى ليتمم الاستفتاء. وكان كوكس قد عين حكومة إنتقالية قبل مؤتمر القاهرة أصدرت قرارا في تموز 1921م أعلن فيصل ملكا على العراق، على شرط أن تكون حكومته " دستورية وتمثيلية وديموقراطية. الاستفتاء ثبت هذا الإعلان وفيصل نصب ملكا شرعيا على العراق في 23 آب 1921 م.

كان تأسيس النظام الملكي في العراق أول خطوة اتخذتها الحكومة البريطانية لتركيز نظام وطني، وتبع ذلك خطوتين لاحقتين على الفور: الخطوة الأولى كانت توقيع معاهدة الحلف مع بريطانيا العظمى وكتابة دستور جديد. وكان من الأفضل أن توقع معاهدة الحلف قبل كتابة الدستور وتحديد العلاقة بين العراق وبريطانيا العظمى. وصدقت المعاهدة في عشرة تشرين الأول 1922م. وقد تضمنت المعاهدة أكثرية بنود الانتداب دون الإشارة إليها.

تعهدت الحكومة العراقية أن تحترم حرية العبادة ومؤسسات البعثات وحقوق الأجانب وتعامل كل الدول بالتساوي والتعاون مع عصبة الأمم. وتعهدت بريطانيا بتقديم المشورة على القضايا الداخلية والخارجية ، مثل المسائل العسكرية والقضائية والمالية، المحددة في إتفاقيات تابعة. مع أن بنود المعاهدة كانت مفتوحة للمراجعة المرحلية لكنها دامت 20 سنة. وفي نفس الوقت وافقت بريطانيا لتهيئ العراق لعضوية عصبة الأمم في أسرع وقت ممكن.

ظهرت بسرعة مادة المعاهدة ، ليس بالشكل بل بالباطن، ولا تزال بنود الانتداب موجودة فيها وإن الإستقلال الحقيقي لم يتحقق. والمعارضة الشديدة في الصحف على المعاهدة أكدت أن المعاهدة لن تصدق في المجلس النيابي. ولم يكن الرأي العام البريطاني راضيا هو الآخر عن الإلتزامات البريطانية للعراق[19].

إبان انتخابات 1922م ، كان هنالك صحيفة تعارض المصاريف البريطانية في العراق. إنهاء للفروقات بين بريطانيا والعراق وقّع العراق ملحقا للمعاهدة في نيسان 1923م يقصر مدة المعاهدة من عشرين سنة إلى أربع سنوات. ورغم تقصير مدة الوصاية من عشرين إلى أربع سنوات، طلب المجلس النيابي الاستقلال الكامل عندما وضعت المعاهدة أمام المجلس للموافقة. ولكن المصادقة على المعاهدة تمت في حزيران 1924م بعد أن هددت بريطانيا بأن عدم المصادقة على المعاهدة سيقود إلى وضع القضية أمام عصبة الأمم.

شكل المجلس النيابي لجنة دستورية لصياغة نص دستوري جديد وحاولت هذه اللجنة إعطاء الملك صلاحيات أوسع، ومناقشة مسودة الدستور في المجلس النيابي دامت شهرا كاملا ، وبعد تعديلات طفيفة صدق الدستور في تموز 1924 م.

سمى العراقيون دستورهم الجديد بالدستور الأساسي، ووضع موضع التنفيذ فور توقيع الملك عليه سنة 1925 م، وتضمنت بنوده نظاما ملكيا دستوريا وحكومة برلمانية ومجلسين تشريعيين -*كونغرس*. وكان مؤلفا من مجلس نواب منتخب ومجلس شيوخ معين تعيينا. ومجلس النواب كان ينتخب مرة كل أربع سنوات بانتخابات حرة، وعقد البرلمان اجتماعه الأول سنة 1925م وأجري بعد ذلك عشرة انتخابات نيابية حرة، ودام هذا النظام الملكي الديمقراطي المترجرج حتى ثورة 1958م[20]، ولكن تشكيل خمسين مجلس وزراء خلال هذه المدة تدل على عدم استقرار هذا النظام الملكي الحاكم.

إن تأسيس الحكومة الوطنية في العراق أثار الرغبة عند المواطنين لتاليف أحزاب سياسية وقد تألفت سنة 1921م ثلاثة أحزاب في أوقات متفاوتة ، واحد منها أسسته جماعة النظام الحاكم وحزبان آخران معارضان أسستهما جماعات المعارضة. وكلهم لهم نفس الأهداف الاجتماعية والاقتصادية وأهمها إنهاء الانتداب وإعلان الاستقلال. وقد اختلفت آراؤهم على الأساليب وكيفية التحرك لتحقيق تلك الأهداف. وبعد تحقيق الهدف العام للحصول على الاستقلال سنة 1932 م، انحلت هذه الأحزاب

لأن مبرر وجودها زال بإعلان الاستقلال. ولكن تجمعات سياسية ظهرت فقط عند درس أو مناقشة القضايا الاجتماعية. والصراع السياسي بين تلك الجماعات والحكومة ظهر جليا وقويا بعد الحرب العالمية الأولى من سنة 1939 – 1945م، والوطنيين العراقيين لم يكونوا راضين عن الانتداب رغم إعطاء حرية التعبير تحت نظام الحكم البرلماني. هم طلبوا الإستقلال كقضية حق ، كما نصت عليه معاهدات الحرب وليس المقدرة على الحكم الذاتي كما نصت عليه بنود اتفاقية الانتداب. إن محاولات كثيرة أجريت لمراجة تحديد العلاقات البريطانة العراقية بدون تغيير مسؤولية برطانيا الأساسية وكان الوطنيون العراقيون ينظرون إلى المعاهدات البريطانية ليس فقط معاهدات تعيق تحقيق امنيات الوطنيين بل هي معاهدات معادية مؤذية في وجه التطور الاقتصادي في البلاد، وكان الوطنيون يعتبرون الوضع على أنه شاذ، وهذا التعبير أصبح شائعا في البرلمان وفي الصحافة بعد ذلك. ودل ذلك على عدم إمكانية العمل بوجود حكومتي الإنتداب، حيث كان الوطنيون العراقيون يبحثون أو يقولون بوجود حكومتين، واحدة أجنبية والأخرى وطنية، وإن النظام المزدوج غير طبيعي، وممكن أن يكون قابل للحياة لكنه غير عملي.

وفي سنة 1929م قررت بريطانيا إنهاء حالة الجمود وتسوية مصالحها مع طموحات العراق الوطنية. وأخبرت العراق بأن العمل بالإنتداب سينتهي سنة 1932م، وناقشوا معاهدة جديدة، وحكومة جديدة شكلت برئاسة الجنرال نوري السعيد الذي ساعد كثيرا في تحقيق الاستقلال. وقد وقّعت المعاهدة الجديدة في حزيران سنة 1930م ونصت على إنشاء حلف ثابت بين بريطانيا والعراق مع مشورات كاملة صريحة في كل مسائل السياسة الخارجية التي تؤثر على المصالح المشتركة، وبموجب شروط المعاهدة سيدافع العراق عن نفسه داخليا وخارجيا بدعم من بريطانيا[21].

كل خلاف كان يمكن أن يحدث بين العراق ودولة ثالثة يجب أن يدرس مع بريطانيا على أمل أن ينحل سلميا حسب ميثاق عصبة الأمم. وفي حال خطر حرب وشيكة على الفريقين العراقي والبريطاني أخذ موقع دفاعي مشترك، واعترف العراق

بأن المحافظة على وسائل الاتصالات البريطانية هي في صالح الفريقين، ولذلك أعطيت بريطانيا حق إقامة مطار عسكري بريطاني قرب البصرة وغربي الفرات لكن هذه القوات العسكرية البريطانية لا تشكل ولا بشكل من الأشكال إحتلالا ولا باي طريقة تؤذي حقوق سيادة العراق، وكانت مدة هذه المعاهدة 25 سنة تبدأ بعد انتماء العراق إلى عصبة الأمم.

حددت الحدود بين العراق والكويت بتبادل الرسائل بينهما سنة 1932م ولكن هذا الاتفاق لم يصدّق حسب الدستور العراقي تاركا الحق للعراق بمطالبة استعادة الكويت وخصوصا جزيرتي البوبيان والوربة، اللتين كانتا أصلا تابعتين لمحافظة البصرة على أيام الحكم العثماني، ولكن العثمانيون تنازلوا عنهما للكويت في مؤتمر 1913 م.

تاريخ إستقلال العراق من 1932 – 1939م ، قبل ثورة 1958م:

في الثالث من تشرين الأول 1932م انضم العراق إلى عصبة الأمم كدولة مستقلة. ولما كان زعماء العراق السياسيين قد ركزوا اهتمامهم على كيفية إنهاء الإنتداب بدل التركيز على حق العراق بالاستقلال، أخذ الملك فيصل يطلب تعاون زعماء المعارضة بعد الاستقلال. وبعد دخول العراق في منظمة عصبة الأمم استقال نوري السعيد الذي كان رئيس وزراء العراق منذ 1930م.

وبعد إنشاء إدارة إنتقالية، كلف الملك فيصل رشيد عالي الكيلاني، أحد أقطاب المعارضة، تشكيل وزارة جديدة. ولفترة قصيرة ظهر أقطاب السياسة في البلاد بأنهم سيكرسوا جهودهم على الإصلاح الداخلي، ولكن نشأت الفتنة الداخلية، وأول حادث وقع فيها كان ثورة الآشوريين سنة 1933م، والآشوريون جماعة مسيحية مقيمة في مقاطعة الموصل ، أعطتهم الحكومة العراقية والبريطانيون تطمينات على سلامتهم واحترام حقوقهم. ولما انتهى عهد الانتداب بدأوا يشعرون بعدم الأمن وطلبوا تطمينات جديدة. وصلت الأمور إلى حدها لما كان الملك فيصل في أوروبا. وكانت المعارضة في سدة الحكم وأرادت أن تؤثر على الرأي العام بيد حديدية تجاه الأقليات. وفي صدام مع الجيش العراقي مئات من الأشوريين قتلوا بدون شفقة. وهذا الحادث رفع أمام

عصبة الأمم خلال سنة واحدة بعد أن أعطت العراق ضمانات لحماية حقوق الأقليات. لو كان الملك فيصل موجود في العراق لكان حل المشاكل بشيء من الاعتدال. وفور عودته السريعة إلى بغداد، وجد قسمة عميقة الشرخ في البلاد والمشكلة أصبحت فوق طاقته، وعاد إلى سويسرا لتعرضه الى مرض القلب ومات هناك في أيلول 1933م. وقد أدى الحادث الآشوري إلى سقوط حكومة رشيد عالي الكيلاني وإبدالها بحكومة معتدلة.

الملك غازي خلف والده الملك فيصل من سنة 1933 - 1939 وكان فتى وقليل الخبرة، وهذا الوضع أعطى الزعماء السياسيين الفرصة للمنافسة على السلطة. ولكن بدون أحزاب لتمارس عملياتها في أساليب دستورية، لجأت المعارضة إلى أساليب خارج الدستور أو العنف. رست المعارضة على أسلوب واحد لإحراج رجالات الحكم بالتهجم الصحافي والتشويق إلى القصر أو حوادث من شأنها أن تخلق الثورة في الوزارة وتجبر رئيس الوزراء على الاستقالة، وأول خمس تغييرات حكومية بعد الاستقلال من سنة 1932م حتى سنة 1934م، أنتجت بهذه الطريقة.

واتبعت المعارضة العراقية أسلوبا آخر لإسقاط رئيس الوزراء هو بتحريض زعماء القبائل الغير راضين عن الحكم. ومن طبيعة القبائل أن لا تقبل السلطة ولكن وضعوا تحت سلطة الحكومة وبقوا بحالة من الهدوء بعد سنة 1932م وقد بدأ الزعماء السياسيون يحرضونهم على العصيان وقد قاموا بثورة وساهموا بأسقاط ثلاث حكومات خلال سنتين 1934 – 1935م.

والأسلوب الثالث كان التدخل العسكري. حاول زعماء المعارضة الحصول على تأييد ضباط الجيش ليضعوا خطة إنقلاب عسكري وإجبار المسؤولين في السلطة على الاستقالة، وهذا الأسلوب الذي اعتمدته المعارضة كان له نتائج خطيرة جدا، في حالة تدخل الجيش بالسياسة، يصبح إقامة حكم مدني من الأمور الصعبة. ومن سنة 1936م إلى 1941م سيطر الجيش على السياسة المحلية، وتدخل ثانية سنة 1958م ، أي

انقلاب عبد الكريم قاسم الذي بقي القوة المسيطرة على السياسة في العراق حتى أتى حكم البعث بعد عشرسنوات.

فريقان مختلفان من المعارضة نفذوا أول انقلاب عسكري سنة 1936م بقيادة حكمت سليمان زعيم القسم المؤلف من السياسيين القدامى الذين طمحوا لاستلام الحكم بالقوة. والقسم الثاني كان جماعة الأهالي المؤلف من الشبان الداعين للإشتراكية والديمقراطية ويريدون القيام بتنفيذ بعض برامج الإصلاح. حكمت سليمان أمر الجنرال بكر صدقي قائد فرقة عسكرية من الجيش ليشن هجوما مفاجئا على بغداد بتعاون مع قائد عسكري آخر وأجبروا الحكومة على الاستقالة، ويظهر أن الملك غازي لم يكن راضيا عن أعمال الحكومة وسمح باستقالتها. بعد ذلك ألف حكمت سليمان الحكومة العراقية الجديدة في تشرين الأول سنة 1936م ، وبكر صدقي عينه الملك رئيسا للقيادة العامة.

لا الأهالي ولاحكمت سليمان كانوا قادرين على تحسين الوضع الاجتماعي في البلاد لأن الجيش سيطر تدريجيا على المظهر السياسي وبدعم من زعماء المعارضة اغتال فريق من الجنود المنشقين بكر صدقي ، ولكن الحكم المدني لم يتجدد. هذا الإنقلاب العسكري خلق عاملا جديدا في السياسة وعدم وجود القيادة بعد اغتيال بكر صدقي قسم الجيش إلى قسمين بينما الغيرة بين الضباط جعلت كل فريق من الأفرقاء يؤيد مجموعة من الزعماء الساسيين وبقي الجيش، حتى سنة 1941م ، صاحب القرار بالتغييرات الوزارية.

رغم عدم الاستقرار السياسي، بقي الوضع المادي يتحسن خلال حكم الملك غازي القصير الأمد. بعد إكتشاف الزيت في المنطقة المجاورة لكركوك سنة 1927م وبوقوع الحرب العالمية الثانية ، بدأ مدخول الزيت يلعب دورا هاما في الصرف الداخلى وأضاف وجها جديدا للعراق على صعيد العلاقات الخارجية، ومشروع الري الذي بدأ في (القوط) سنة 1934م قد اكتمل، ومشاريع جديدة تقررت لإنشائها من عائدات الزيت. وخط الأنابيب من حقول النفط من كركوك إلى البحر المتوسط افتتح

سنة 1935م. وخطوط سكة الحديد الباقية في يد البريطانيين اشترته السلطات العراقية والقسم الذي يوصل الخليج الفارسي بأوروبا من البعيجي إلى كوسك اكتمل سنة1938م[22] وكان هنالك ازدياد مرموق في مشاريع الإعمار، والتجارة الخارجية، ومعاهد التعليم أيضا. وعدة مشاكل مع البلدان المجاورة سوّيت بما فيها مشكلة الحدود مع سوريا التي سوّيت لمصلحة العراق وقد تملك جبال سنجار بعد ذلك. ومعاهدة عدم التعدي التي عرفت بميثاق "سعدباد" بين تركيا وأيران والعراق وأفغانستان وقعت سنة 1937م. قبل وقوع الحرب العالمية الثانية بقليل، وقتل الملك غازي بحادث سيارة واستلم الحكم مكانه ابنه فيصل الثاني لما كان عمره أربع سنوات، عينه عمه الأمير عبد\الله الوصي على العرش ملكا على العراق وخدم في هذه الوظيفة 14 سنة إلى أن قتل في إنقلاب عبد الكريم قاسم الذي قضى على العائلة المالكة سنة 1958م.

الرصافي والعراق:

ولد الرصافي عام 1292 للهجرة الموافق لعام 1875م ميلادية، في مدينة بغداد عاصمة ولاية بغداد التابعة للمملكة العثمانية، والتي كانت تضم ثلاثة ألوية (1) هي: لواء بغداد ولواء كربلاء ولواء الديوانية.

وكان يحكم الأمبراطورية العثمانية في تلك السنة السلطان عبد العزيز، وشهدت السنة الأولى لميلاد الرصافي ثلاثة سلاطين: السلطان عبد العزيز الذي حكم في عام 1861م حتى عام 1872م، وخلع في تلك السنة ثم ولى بعده السلطان مراد الخامس، الذي تم خلعه في السنة نفسها وولى بعده السلطان عبد الحميد الثاني الذي ظل يحكم الدولة العثمانية حتى عام 1909م عندما تم خلعه ونصب ولى عهده محمد رشاد باسم السلطان محمد الخامس.

وفي عهد السلطان الأخير، عاش الرصافي أيامه البراقة اللامعة متمتعا بمنصب كبير ومكانة اجتماعية مرموقة، ومورد ثابت للرزق يسد حاجته، وفي هذه الفترة ذاق الرصافي حياة الإستقرار إذ تزوج في استانبول وأصبح له بيت يأوي إليه وزوجة

تعتني به، وكان من نجوم المجتمع اللامعين في عاصمة الخلافة العثمانية. تلك النعم التي عاش الرصافي بقية عمره محروما منها.

لقب نشأ الرصافي وشب في عصر متقلب مضطرب، عصفت به تيارات متعارضة من التفكير والشعور، إذ نما وعيه للحياة العامة، وما يدور في زواياه من مشاكل الإجتماع والسياسة، في مستهل هذاالقرن الذي شهد انحلال السلطنة العثمانية، وتطلع الدول الأوروبية إلى الإستيلاء على هذه المنطقة من العالم، وتوثب العرب في شتى ديارهم وأقطارهم إلى التخلص من النير العثماني واسترداد ما فقدوا من عزة وسؤدد وقوة، وإعادته إلى بغداد ودمشق والقاهرة وبرقة وتونس والقيروان وفاس.

وكان أن تأثر الرصافي أول ما تأثر، بحركة جمال الدين الأفغاني الذي خلق جوا رائعا بثوريته الدينية الهادفة إلى بعث الإسلام وأمجاده، ورفع مستوى المسلمين وتوحيد كلمتهم، ومقاومة الدول الأجنبية الطامعة ببسط سيطرتها على الأقطار الإسلامية. فكانت صلته آنذاك بالأستانة صلة مودة وتعاطف، لأن السلطان عبد الحميد أفاد من حركة الأفغاني واستغلها لمصلحته، باعتبار السلطنة العثمانية الدولة الإسلامية الكبرى المؤهلة لجمع شتات المسلمين، والمرشحة الوحيدة لتزعم البعث الإسلامي الذي دعا إليه الأفغاني، وبشر به.

وقد نشأت إلى جانب هذه الحركة الدينية- السياسة، حركة اجتماعية- فكرية تساند تلك وتوازيها في الزخم والأهمية، هي تحرير العقول من الأوهام، والنفوس من العبوديات، ومقاومة الجمود، وتعليم المرأة ورفع مستواها، ورعاية المؤسسات والمنتديات الثقافية والأدبية. وأسهم الرصافي أكبر الإسهام في هذه الحركة الفكرية- الإجتماعية، حتى ليصح القول. إن الفضل فيما توصلت إليه المرأة العربية، والعراقية خاصة، من حرية وثقافة، إنما يعود إلى بضعة أفراد بذلوا غاية الجهد في هذا المضمار، وعلى رأسهم قاسم أمين في مصر، والزهاوي والرصافي في العراق.

المراجع والمصادر:

---

[1]) العراق- من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة اذهب إلى: تصفح, البحث
[2]) المصدر السابق ص 2 أنظر جمهورية العراق
[3]) طه باقر ، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة ، ج 1 ، بغداد – 1973م ، ص 446.
[4]) العراق-من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة. مقالات تفصيلية- تاريخ العراق و بلاد الرافدين
[5]) جورج كونتينو ، الحياة اليومية في بلاد بابل وآشور ، المرجع السابق ، ص 104 . ؛ أحمد سوسة ، تاريخ حضارة وادي الرافدين ، المرجع السابق ، ص 420.
[6]) الدكتور سنيغاى بدهوان- التقرير السنوي لمئوسسة ويكيميديا للعام 2011 م باللغة العربية
[7]) طه باقر ، مقدمة في تاريخ الحضارات ، المرجع السابق ، ص 454 – 455.
[8]) المصدر السابق، ص 456
[9]) أنظر: د. محمد سلمان حسن، التطور الاقتصادي في العراق، التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي،بيروت 1965م : 39، 41-44، 71.
[10]) د. عبد المجيد كامل التكريتي، الملك فيصل الأول ودوره في تأسيس الدولة العراقية الحديثة 1921- 1933 م .48 :
[11]) أنظر: وميض جمال عمر نظمي: 46-47، ل. ن.، كوتلوف، ثورة العشرين الوطنية التحررية في العراق، ترجمة: عبد الواحد كرم، بغداد 77-74 :1971 م ، عماد الجواهري، تاريخ مشكلة الأراضي.
[12]) أنظر: د. عبد الكريم رافق، العرب والعثمانيون 1516-1916م، دمشق 1971م : 555.
[13]) Ghassan, R. Atiyyah, Iraq 1908-1921, A Political Study, Beirut 1973, pp. 52-3.
[14]) أنظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الصحافة العراقية، ط3، بغداد، 1971.70-63 :
[15]) أنظر: د. نوري عبد المجيد العاني، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق 1925-1952م، بغداد: 20-21.
[16]) لنص الامتياز:
J. C. Hurewitz, Diplomacy in the Near and Middle East, A Documentary Record 1535-1914, Vol. I, New York 1972, pp. 252-7.
[17]) أنظر تقرير السير برسي كوكس في: العراق في الوثائق البريطانية، ترجمة: فؤاد قزانجي، بغداد 1989م : 22-23.
[18]) أنظر كتاب تاريخ العراق السياسي الحديث للأستاذ عبد الرزاق الحسني ج 1 مطبعة العرفان- صيدا بلبنان 1948م.
[19]) محاضرات عن العراق من الإحتلال حتى الاستقلال للأستاذ عبد الرحمن البزاز.
[20]) الشعر العراقي أهدافه وخصائصه في القرن التاسع عشر للدكتور يوسف عز الدين- مطبعة الزهراء في بغداد 1958م .
[21]) الشعر و الشعراء في العراق 1900- 1958 م تأليف أحمد أبو السعد, دار المعارف بلبنان.
[22]) النظام السياسي في العراق للدكتور محمد عزيز, مطبعة المعارف ببغداد 1954م.